

﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَأَشْرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبَيَّسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [آل عمران: 187]

❖ مُنَاسَبَةُ الْآيَةِ بِمَا قَبْلَهَا:

لَمَّا ذُكِرَ بَيَانُ اللَّهِ - ﷻ - أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ سَيُتِلَوْنَ بِابْتِلَاءَاتٍ، وَمِنْهَا سَمَاعُ الْأَذَى مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، جَاءَ بَيَانُ اللَّهِ هُنَا لِيُخْبِرَنَا أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ خَانُوا الْعَهْدَ وَالْمِيثَاقَ الَّذِي أَخَذَهُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، بَيَانٍ مَا فِي كِتَابِهِمْ مِنْ أَحْكَامٍ وَحُكْمٍ لِلنَّاسِ، وَطَرَحُوا كُلَّ ذَلِكَ، وَلَمْ يَعْبُؤُوا بِهِ، وَاسْتَبَدَلُوهُ بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا قَلِيلٍ، فَخَابُوا وَخَسِرُوا، وَوَجَّهَ الرَّبُّ بِأَنَّ مَطْلَعَ هَذِهِ الْآيَةِ "مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَتَسْمَعَنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾⁽¹⁾؛ فَإِنَّ تَكْذِيبَ الرَّسُولِ مِنْ أَكْبَرِ الْأَذَى لِلْمُسْلِمِينَ، وَإِنَّ الطَّعْنَ فِي كَلَامِهِ وَأَحْكَامِ شَرِيعَتِهِ مِنْ ذَلِكَ، كَقَوْلِهِمْ: (إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ)"⁽²⁾.

المناسبة بين ذكر
البلاد والصراع،
وبين كتمان أهل
الكتاب ما أمروا
ببَيَانِهِ

❖ شَرْحُ الْمَفْرَدَاتِ:

(1) ﴿مِيثَاقٌ﴾: الميثاقُ: الْعَهْدُ، وَوُثِّقَ بِهِ يَثِقُ، كَوَرِثَ، ثَقَّةٌ وَمَوْثِقًا: اتَّيَمَّنَهُ، وَالْوَثِيقُ: الْمُحْكَمُ، وَوُثِّقَ، كَكَرَّمُ: صَارَ وَثِيقًا، أَوْ أَخَذَ الْوَثِيقَةَ، وَالْمِيثَاقُ يَكُونُ مِنْ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ الْمُتَعَاهِدَيْنِ⁽³⁾، أَخَذَ عَلَيْهِمِ الْمِيثَاقَ حِينَ أَخَذَ ذُرِّيَّةَ آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ، وَيُقَالُ: أَخَذَ عَلَيْهِمِ الْمِيثَاقَ بِالْوَحْيِ فِي كِتَابِ الْأَنْبِيَاءِ، لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ يَعْنِي: نَعْتُ مُحَمَّدٍ ﷺ وَصِفَتُهُ وَلَا

(1) الآية كاملة، هي قوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَأَشْرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبَيَّسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [آل عمران: 187].

(2) ابنُ عاشور، التَّخْرِيرُ وَالتَّنْوِيرُ: 4/191.

(3) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 525، والفريز آبادي، القاموس للحبش: (وُثِّقَ).

تَكْتُمُونَهُ عَنْهُمْ⁽¹⁾، "والميثاقُ إمَّا مصدر بمعنى التَّوْتِيقَةِ، كالْمِيعَادِ والمِيلَادِ، بمعنى الوعدِ والولادة، أو اسمٌ لما وثَّقُوا به عهدَ الله من قبوله وإلزامه أنفسهم، ويجوزُ أن يرجع الضَّميرُ إلى الله؛ أي من بعد توثيقته عليهم، أو من بعد ما وثَّقَ اللهُ تعالى به عهده من آياته وكتبه ورُسُله"⁽²⁾.

(2) ﴿فَنَبَذُوهُ﴾: النَّبَذُ: إلْقَاءُ الشَّيْءِ وطَرْحُهُ لِقَلَّةِ الاعتدَادِ به؛ ولذلك يُقَالُ: نَبَذْتُهُ نَبْذًا النَّعْلَ الخَلْقِ، قَالَ تعالى: ﴿لَيَنْبَذَنَّ فِي الْحُطَمَةِ ۝٤﴾ [الهمزة: 4]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿فَنَبَذْنَاهُ بِالْعَرَاءِ﴾ [الصافات: 145]، وَانْتَبَذَ فُلَانٌ: اعْتَزَلَ اعْتِزَالًا مَنْ لَا يُقِلُّ مَبَالَاتِهِ بِنَفْسِهِ فِيمَا بَيْنَ النَّاسِ، وَأَهْلُ الْكِتَابِ أَخَذَ اللهُ عَلَيْهِمُ الْعَهْدَ، عَلَى أَنْ يَبْلُغُوا، دُونَ كِتْمَانٍ، "فَنَبَذُوا المِيثَاقَ وتأكيده عليهم؛ أي: لم يراعوه، ولم يلتفتوا إليه، والنَّبَذُ وراءَ الظَّهْرِ، مِثْلُ فِي الطَّرْحِ وترك الاعتدَادِ، وهو دليلٌ على أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْعُلَمَاءِ، أَنْ يَبَيِّنُوا الْحَقَّ لِلنَّاسِ وَمَا عَلِمُوهُ، وَأَنْ لَا يَكْتُمُوا مِنْهُ شَيْئًا، لَغَرَضٍ فَاسِدٍ، مِنْ تَسْهِيلِ عَلَى الظُّلْمَةِ، وَتَطْيِيبِ لِنُفُوسِهِمْ، أَوْ لِحِرِّ مَنْفَعَةٍ، أَوْ دَفْعِ أَذِيَّةٍ، أَوْ لِبُخْلِ بِالْعِلْمِ، وَفِي الْحَدِيثِ: "مَنْ كَتَمَ عِلْمًا عَنْ أَهْلِهِ أَجَمَهُ اللهُ بِلْجَامٍ مِنْ نَارٍ"⁽³⁾.

(3) ﴿وَرَأَى ظُهُورَهُمْ﴾: يُقَالُ: وَرَى يَرَى، مِثْلُ: وَلِيَ يَلِي، قَالَ تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي تُورُونَ ۝٧١﴾ [الواقعة: 71]، وَوَرَاءُ: إِذَا قِيلَ: وَرَاءُ زَيْدٍ كَذَا، فَإِنَّهُ يُقَالُ لِمَنْ خَلْفَهُ، كَمَا قَالَ تعالى: ﴿وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ۝٧١﴾ [هود: 71]، وَيُقَالُ لِمَا كَانَ قُدَّامَهُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾ [الكهف: 79]، وَقَوْلُهُ: ﴿أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدْرِ﴾ [الحشر: 14]، فَإِنَّ ذَلِكَ يُقَالُ فِي أَيِّ جَانِبٍ مِنَ الْجِدَارِ، فَهُوَ وَرَاءُهُ بِاعْتِبَارِ الَّذِي فِي الْجَانِبِ الْآخَرَ، وَقَوْلُهُ تعالى: ﴿فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [الؤمنون: 7]؛ أَي: مَنْ ابْتَغَى أَكْثَرَ مِمَّا بَيَّنَّاهُ، وَشَرَعْنَاهُ، مَنْ تَعَرَّضَ لِمَا يَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لَهُ، فَقَدْ تَعَدَّى طَوْرَهُ، وَخَرَقَ سِتْرَهُ، وَقَوْلُهُ كَمَا فِي الْآيَةِ الَّتِي مَعْنَاهَا: ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾ [آل عمران: 187]، تَبَكَّيْتُ لِأَهْلِ الْكِتَابِ، فِي أَنَّهُمْ لَمْ يَعْمَلُوا بِكِتَابِهِمْ، وَلَمْ يَتَذَبَّرُوا مَا فِيهِ؛ بَلِ اشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا، فَاسْتَبَدَّلُوا الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ، فَبَيَّسَ مَا فَعَلُوا.

(1) السَّمَرْقَنْدِيُّ: بحر العلوم: 1/272.

(2) النِّيسَابُورِيُّ، غُرَابُ الْقُرْآنِ: 1/207.

(3) التَّنَسُّفِيُّ، مَدَارِكُ التَّنْزِيلِ: 1/319، وَالحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي سَنَنِهِ: (3658).

المَعْنَى الإِجْمَالِيَّةُ:

أَخَذَ اللَّهُ الْعَهْدَ الْمُؤَكَّدَ عَلَى كُلِّ مَنْ أَعْطَاهُ الْكِتَابَ، وَعَلَّمَهُ الْعِلْمَ، أَنْ يَبَيِّنَ لِلنَّاسِ الصَّوَابَ مِنَ الْخَطَأِ، وَالْحَقَّ مِنَ الْبَاطِلِ، فَكَانَ مِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ قَامَ بِأَدَاءِ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ خَانَ الْعَهْدَ، وَأَلْقَاهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ، وَبَاعَ دِينَهُ، بِعَرَضٍ مِنَ الدُّنْيَا قَلِيلٍ، وَالْمَقْصُودُ بِهِمْ مَنْ أَنْكَرُوا نُبُوَّةَ رَسُولِ اللَّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَأَمَرُوا أَتْبَاعَهُمْ بِذَلِكَ، وَفِي هَذَا تَحْذِيرٌ لِلْعُلَمَاءِ أَنْ يَسْلُكُوا مَسَالِكَهُمْ، فَيَصِيبَهُمْ مَا أَصَابَهُمْ⁽¹⁾، وَاللَّهُ تَعَالَى أَمَرَ نَبِيَّهَ ﷺ، أَنْ يَعْلَمَهُمْ بِأَنَّهُ أَخَذَ الْمِيثَاقَ عَلَى عُلَمَائِهِمْ، أَنْ يُبَيِّنُوا لِلنَّاسِ نِعْوَتَ النَّبِيِّ ﷺ فِي كِتَابِهِمْ، وَأَنْ يُؤْمِنُوا بِهِ وَيَتَابِعُوهُ، عَلَى مَا جَاءَ بِهِ مِنَ الْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ، وَلَكِنَّهُمْ كَتَمُوهُ، وَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ، وَاسْتَبَدُّوا بِذَلِكَ الْجَاهَ الرَّائِلَ، وَالْمَالِ الزَّائِفَ، مِمَّا عَبَّرَ عَنْهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿فَبَيَّسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾⁽²⁾.

لَمْ يَرَعْ أَهْلُ
الْكِتَابِ لِلْمِيثَاقِ فِي
الْبَلَاغِ، بَلْ نَبَذُوهُ
وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا
قَلِيلًا

الإيضاح اللُّغَوِيُّ والبَلَاغِيُّ:

بلادة الفصل في الآية:

أَفَادَ نَظْمُ الاسْتِثْنَائِ، الْمُبَالَغَةَ فِي تَقْبِيحِ أَعْمَالِ الْيَهُودِ؛ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾، كَلَامٌ مُسْتَأْنَفٌ، سَيَقُ لِبَيَانِ بَعْضِ أَذْيَتِهِمْ، وَهُوَ كِتْمَانُهُمْ مَا فِي كِتَابِهِمْ مِنْ شَوَاهِدِ نُبُوَّتِهِ ﷺ وَغَيْرِهَا⁽³⁾.

وَجَهَ الْفَضْلُ
بِالاسْتِثْنَاءِ
بَيَانُ بَعْضِ
أَذْيَةِ الْيَهُودِ
بِكِتْمَانِهِمْ نُبُوَّتَهُ



سُرُّ الإِضْمَارِ عَلَى طَرِيقِ تَجْرِيدِ الْخُطَابِ:

و﴿إِذْ﴾ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ بِمُضْمَرِ أَيْ: (وَإِذْ كَرَّ وَتَ أَخَذَ اللَّهُ)⁽⁴⁾، أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ خَاصَّةً بِطَرِيقِ تَجْرِيدِ الْخُطَابِ، إِثْرَ

(1) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 1/384.

(2) الجزائري، أيسر التفاسير: 1/423.

(3) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 2/124.

(4) الزمخشري، الكشاف: 1486.

توجيه الأمر
بالذكر إلى
الوقت، دون
ما وقع فيه
من الحوادث؛
للمبالغة في
إيجاب ذكرها

في العموم
شمول لعلماء
أمتهم في سائر
أجيالهم إلى أن
يجيء رسول من
الله

ذكر اليهود
بعنوان إيتاء
الكتاب،
للمبالغة
في تقييد
تصرفاتهم
للمنافاة لوصفهم

أسلوب القسم
سبيل إلى جلاء
المعنى ووضوحه

الخطاب الشامل له ﷺ وللمؤمنين، لكون مضمونه من الوظائف الخاصة به ﷺ، وتوجيه الأمر بالذكر إلى الوقت، دون ما وقع فيه من الحوادث، مع أنها المقصودة بالذات؛ للمبالغة في إيجاب ذكرها، أي: واذكر وقت أخذه تعالى ﴿مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾، وهم علماء اليهود والنصارى.

دلالة الميثاق على العموم:

وهذا الميثاق أخذ على سلفهم من عهد رسولهم وأنبيائهم، وكان فيه ما يدل على عموميه لعلماء أمتهم في سائر أجيالهم إلى أن يجيء رسول من الله⁽¹⁾، وقيل: عهد الله تعالى ثلاثة: عهد أخذ على جميع ذرية آدم، بأن يقرؤوا بربوبيته، وعهد أخذ على النبيين، بأن يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه، وعهد أخذ على العلماء، بأن يبينوا الحق ولا يكتُموه⁽²⁾.

علة ذكر اليهود بعنوان إيتاء الكتاب:

ذكر علماء اليهود والنصارى في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ بعنوان إيتاء الكتاب، مبالغة في تقييد حالهم⁽³⁾.

بلاغة القسم في طلب البيان:

قوله تعالى: ﴿لَتَبَيَّنَنَّ لِلنَّاسِ﴾: هذه الجملة بيان للميثاق، وهي حكاية لما خوطبوا به، والضمير (الهاء) للكتاب، وهو جواب لقسم، يُنبئ عنه أخذ الميثاق؛ كأنه قيل لهم: بالله لتبيننَّ للناس، وتظهرنَّ جميع ما فيه من الأحكام والأخبار التي من جملتها أمرُ نبوته ﷺ، وهو المقصود بالحكاية⁽⁴⁾.

ونقل عن ابن القيم أن القسم قد يراد به تحقيق المقسم عليه

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 2/63، وكذلك: 2/124.

(2) البضاوي، أنوار التنزيل: 1/64.

(3) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 2/124.

(4) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 2/124، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 4/191.

وفي القسم وجهٌ
تحقيق للمقسم
عليه وتوكيده

وتوكيده، فيكونُ من بابِ الخبر، ومن ذلك الأمور الغائبة والخفية،
إذا أقسم على ثبوتها⁽¹⁾.

توجيه القراءات القرآنية في قوله: ﴿لَتُبَيِّنَنَّوْا﴾:

وقوله: ﴿لَتُبَيِّنَنَّوْا﴾ فيه قراءتان⁽²⁾: الأولى: بالتاء، هي صيغةُ
خطابهم بالمحلفِ عليه على إضمارِ القول، وفيه التفاتٌ من الغيبة
إلى الخطاب في ﴿لَتُبَيِّنَنَّوْا﴾؛ زيادةً بيانٍ لأهمية المبين، والثانية:
بالياء، وهي على طريقةِ الحكايةِ بالمعنى؛ حيث كان المأخوذُ عليهم
هذا العهد، غائبينَ في وقتِ الإخبارِ عنهم⁽³⁾.

بديع تعاضد العطف والإضمار والنهي في تجلية المعنى:

أفادَ العطفُ، والإضمارُ، والنهيُ المبالغةَ في إيجابِ البيانِ على
اليهودِ، في ذكرِ دلائلِ نبوته ﷺ وعدمِ كتمانها، وذلك واضحٌ في قوله
تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾، وهو عطفٌ على جوابِ القسمِ ﴿لَتُبَيِّنَنَّوْا﴾،
لكنّه لم يؤكّد قبله لسببَيْنِ: الأوّل: كونه منفيّاً، كما لو قيل: والله لا يقومُ
زيدٌ⁽⁴⁾، والثاني: اكتفاءً بالتأكيدِ في الأوّل؛ لأنّه تأكيدٌ له⁽⁵⁾، ويمكنُ أن
يكون: ﴿وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ حالاً من ضميرِ المخاطبين؛ إمّا على إضمارِ
مبتدأٍ بعدَ الواو، أي: وأنتم لا تكتمونه، وإمّا على رأيٍ من جَوَزَ دخولَ الواوِ
على المضارعِ المنفيّ عندَ وقوعه حالاً، أي: لتبيّننّه غيرَ كاتمين، وجاءَ
النهيُّ عن الكتمانِ بعدَ الأمرِ بالبيان؛ إمّا للمبالغةِ في إيجابِ المأمورِ
به، وإمّا لأنّ المرادَ بالبيانِ المأمورِ به ذكرُ الآياتِ الناطقةِ بنبوّته ﷺ،
وبالكتمانِ المنهيّ عنه إلقاءُ التّأويلاتِ الزّائغةِ والشُّبهاتِ الباطلة⁽⁶⁾.

في قراءة
الجمهور التفات
من من الغيبة
إلى الخطاب
زيادة في التنبيه
وبياناً لأهمية
المبين:

في التعاضد
مبالغة في
إيجاب البيان
على اليهود
فكتمان العلم
هلكة وجفاء،
وبذلك صلة
ورفعة وسناء

(1) التّهانويّ، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 2/1317.

(2) الأولى قراءة الجمهور، والثانية قراءة ابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر شعبة عن عاصم، ينظر: مكي، الكشف: 1/371، وابن زنجلة،
الحجّة، ص: 185 - 186.

(3) التّحاس، إعراب القرآن: 1/425.

(4) أبو السّعود، إرشادُ العَقْل السّليم: 2/124.

(5) العكبري، التبيان: 1/161.

(6) أبو السّعود، إرشادُ العَقْل السّليم: 2/125.

سرّ تقديم التّبيان على عدم الكتمان:

رُوعي في الترتيب
أن نفي الأعم،
يستلزم نفي
الأخص، وثبوت
الأخص يستلزم
الأعم؛ دفعاً
للتوهم

ترتيب الآية الكريمة مقصودٌ ولا يؤدّيه عكس المعنى بأن يُستبدل اللفظُ الثاني باللفظ الأول، فيكون كالآتي: (وَلَا تَكْتُمُونَهُ وَعَلَيْكُمْ أَنْ تَبَيَّنُوهُ لِلنَّاسِ)، قال البسيلى موضّحاً نكتة الترتيب بأنّه: "رُوعي فيه ما تقرّر، من أنّ نفي الأعم يستلزم نفي الأخص، وثبوت الأخص يستلزم الأعم؛ لأنّ البيان، وعدم البيان، إمّا بكتّم الكتاب عنهم من أصل، وإمّا بإلقائه لهم مبهمًا غير مُبين، فلمّا أمر بالبيان، توهم أنّهم ما بينوا للأمة إلّا ما سمعوه منهم، وأمّا ما لم يبلغ الناس، فلا يلزمهم تبيانه لهم، ف قيل: ولا تكتّموا عنهم ما بلغكم منهم، ولم يشعروا هم به؛ لأنّ يقال: أنّهم ما يجبُ عليهم أن يُبلغوا للناس إلّا آيات التّكليف، وما يتعلّق به حكم من وعدٍ ووعدٍ ونحوه، فيبلغون لهم ذلك، ويبينونه، ليعلموه، ويعملوا بمقتضاه، وما سوى ذلك من القصص الخارجة عن أمور التّكليف العلميّة والعمليّة، فليس بواجب عليهم تبليغه، فاحترز من ذلك بقوله: ﴿وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾، وأجيب أيضاً: بأنّ المراد: ليبيننّه لعوامّ الناس، ولا يكتُمونه عن خواصّهم؛ أي: ألقوه مبينًا، وغير مبين بحسب الحاضرين، أو أمروا ببيان ما نُزل منه، أو ألقوه؛ لأنّهم كانوا يلقونه لهم غير مُبين، وأن لا يكتّموا عنهم ما يُنزل منه في المستقبل" (1).

بيان معنى العطف بالفاء:

دلالة العطف
المسارعة إلى
النّبذ، وبيان
سوء اليهود
بإضاعة كتابهم
باستدبارهم إيّاه
إهمالاً وتحريضاً

أفاد العطفُ في قوله تعالى: ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾ بيان سوء اليهود في استدبارهم لكتابهم، إضاعة وإهمالاً وتحريضاً، والذين نبذوه هم علماء اليهود في عصورهم الأخيرة القريبة من عهد الرّسالة المحمّديّة، فالتّعقيبُ الذي بين أخذ الميثاقِ عليهم، وبين نبذهم إيّاه، منظورٌ فيه إلى مُبادرتهم بالنّبذ، عقِبَ الوقتِ الذي

(1) البسيلى، التّقييد الكبير، ص: 607.

تَحَقَّقَ فِيهِ أَثَرُ أَخْذِ المِيثَاقِ، وَهُوَ وَقْتُ تَأْهُلِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ عِلْمَائِهِمْ، لَتَبْيِينِ الكِتَابِ وإِعْلَانِهِ، فَهُوَ إِذَا أَنْسَ مِنْ نَفْسِهِ المَقْدِرَةَ عَلَى فَهْمِ الكِتَابِ وَالتَّصَرُّفِ فِي مَعَانِيهِ، بَادَرَ بِاتِّخَاذِ تِلْكَ المَقْدِرَةِ وَسِيلَةً لِسُوءِ التَّأْوِيلِ وَالتَّحْرِيفِ وَالكِتْمَانِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الفَاءُ مُسْتَعْمَلَةً فِي لَازِمِ التَّعْقِيبِ، وَهُوَ شِدَّةُ المَسَارَعَةِ لِذَلِكَ عِنْدَ اقْتِضَاءِ الحَالِ إِيَّاهُ، وَالاهْتِمَامُ بِهِ، وَصَرَفُ الفِكْرَةِ فِيهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ التَّعْقِيبُ بِحَسَبِ الحَوَادِثِ، أَسَاؤُوا فِيهَا التَّأْوِيلَ، وَاشْتَرَوْا بِهَا الثَّمَنَ القَلِيلَ؛ لِأَنَّ المِيثَاقَ لَمَّا كَانَ عَامًّا كَانَتْ كُلُّ جُزْئِيَّةٍ مَأْخُودًا عَلَيْهَا المِيثَاقُ، فَالْجُزْئِيَّةُ الَّتِي لَمْ يَعْمَلُوا فِيهَا بِالمِيثَاقِ يَكُونُ فِيهَا تَعْقِيبٌ مِيثَاقُهَا بِالنَّبَذِ وَالاِشْتِرَاءِ⁽¹⁾.

بلغة الاستعارة الترشيفية في لفظ (النبد):

النَّبَذُ وَرَاءَ الظَّهِيرِ مَثَلٌ فِي الطَّرْحِ وَتَرْكِ الِاعْتِدَادِ، وَنَقِيضُهُ: جَعْلُهُ نَصَبَ عَيْنِيهِ، وَأَلْقَاهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، وَهُوَ هُنَا مُسْتَعَارٌ لِعَدَمِ الْعَمَلِ بِالْعَهْدِ، تَشْبِيهًا لِلْعَهْدِ بِالشَّيْءِ الْمُنْبُذِ فِي إِضَاعَتِهِ وَعَدَمِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ⁽²⁾، وَشَأْنُ الشَّيْءِ الْمَرْغُوبِ عَنْهُ أَنْ يُسْتَدْبَرَ وَلَا يُلْتَفَتَ إِلَيْهِ، وَفِي هَذَا التَّمَثِيلِ تَرْشِيحٌ لاسْتِعَارَةِ النَّبَذِ لِإِخْلَافِ الْعَهْدِ⁽³⁾.

خصائص الفعل (نَبَذَ)، وأثره في بيان هذه الآية:

قوله تعالى: ﴿فَنَبَذُوهُ﴾ من الفعل (نَبَذَ)، ولهذا الفعل خصائص عجيبة، فهو في الأصل بمعنى الطَّرْحِ، يقال: نَبَذَ الشَّيْءَ مِنْ يَدِهِ، أَيْ طَرَحَهُ وَرَمَى بِهِ، وَمِنْ مَجَازِ هَذَا الْفِعْلِ، قَوْلُهُمْ: (نَبَذَ أَمْرِي وَرَاءَ ظَهْرِي)، إِذَا لَمْ يَعْمَلْ بِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾، قَالُوا: وَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ نَبَذَ مِنْ

وجه الاستعارة
الترشيفية
استعمال
لفظ (فنبذوه)
لإخلاف العهد

نبد الكتاب
وراء الظهر،
تخل عن أمانة
التكليف المقدسة

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 4/191 - 192.

(2) الزمخشري، الكشاف: 1/486.

(3) وهو ما يُسمَّى بالاستعارة الترشيفية، وهي كذلك هنا من قبيل الاستعارة الكنيئة، حيث حذف المشبَّه به وهو الإنسان، ورمز إليه بشيء من لوازمه وهو الظهر، وذكر معها ما يلائم المشبَّه به وهو الميثاق، الذي يعود إليه الضمير: (الهاء) في قوله: ﴿فَنَبَذُوهُ﴾، ومن ذلك يتضح أنَّ الاستعارة سواء أكانت مكنية أم تصريحية، إذا استوفت قرينتها، وذكر معها ما يلائم المشبَّه به، فإنَّها تُسمَّى استعارة مرشحة، ينظر: عبد العزيز عتيق، علم البيان، ص: 186 - 187.

أفعال التَّحوِيل، أو التَّصْيِير، لدلالاتها على الانتقال من حالةٍ إلى حالةٍ أخرى، وعلى هذا، فـ ﴿كَتَبَ اللَّهُ﴾ مفعولٌ به أول، و﴿وَرَأَى ظُهُورَهُمْ﴾ مفعولٌ به ثانٍ، ويبعدُ بل يتعذرُ جعله ظرفاً لـ (نَبَذَ)؛ لأنَّ الظَّرْفَ لا بدَّ أن يكون حاوياً لفاعل المفعول فيه، والنَّابِذون غير كائنين وراءَ ظُهُورهم، على أنَّ بعضَ النِّحاة لا يشترطون وجودَ الفاعل والمفعول في الظَّرْف، وقال ابنُ حجر في شرح المنهاج: "ولك أن تقول: إنَّ للقاعدة وجهاً وجيهاً، لأنَّ ظَرْفَ المكان من الحسِّيَّات، فإذا جُعِلَ ظَرْفاً لفعلٍ حَسِّيٍّ متعدٍّ، لزم كَوْنُ الفاعل والمفعول فيه، لأنَّ الفعلَ المذكورَ لا يتحقَّقُ إلَّا بوجودهما، بخلافِ الفعلِ المعنويِّ؛ فإنَّه أجنبيٌّ من الظَّرْفِ الحَسِّيِّ، فاكْتَفَى بما هو لازمٌ له، لكلِّ تقدير، وهو الفاعل فقط" (1).

بلغة المجاز المرسل في لفظ الاشتراء:

وجه المجاز
بيان حرص
اليهود على
الثمن القليل،
والزهد في بيان
ما أمرهم الله
ببيانه في التَّوراة

الاشْتِراءُ في قوله: ﴿وَأَشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبَيَّسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ مجازٌ مُرْسَلٌ (2)، بعلامة اللُّزوم، أُطْلِقَ الشِّتْرَاءُ على لازِمِهِ الثَّانِي، وهو الحرصُ على شيءٍ، والزُّهْدُ في ضِدِّهِ، أي: حَرَصُوا (اليهودُ خاصَّةً) على الثَّمَنِ القليل، وزهَدُوا في بيانِ ما أمرهم اللهُ ببيانه في التَّوراة - بعدَ أنْ أَخَذَ اللهُ عليهم الميثاقَ بذلك - مقابلَ الرُّشَى والجوائزِ من أهلِ الأهواءِ والظُّلم، من الرُّؤساءِ والعامةِ من أجل تأييدِ المظالمِ والمفاسدِ بالتَّأويلاتِ الباطلة، وتأويلِ كُلِّ حكمٍ فيه ضَرْبٌ على أيدي الجبابرةِ والظُّلمة، بما يُطْلَقُ أيديهم في ظلمِ الرِّعيَّة، من ضُروبِ التَّأويلاتِ الباطلة، وتحذيراتِ الذين يَصْدَعُونَ بتغييرِ المنكر.

دلالة الجار والجرور ﴿به﴾:

المعنى: بيان
كمالِ فظاعةِ
حالِ أهلِ
الكتاب، وغايةِ
قُبْحِهِم

وفي دخولِ الباءِ على الكتابِ الَّذِي دَلَّتْ عليه الهاءُ، في ﴿به﴾، والَّذِي من حَقِّهِ أَنْ يَتَنَافَسَ فِيهِ المتنافسونَ، جَزَالَةٌ وَأَيُّ جَزَالَةٍ، ودَلَالَةٌ أَيْ دَلَالَةٌ، على كمالِ فظاعةِ حالِ أهلِ الكتاب، وغايةِ قُبْحِهِم،

(1) درويش: إعراب القرآن وبيانه: 1/155.

(2) تقدَّم بيانُ للجارِ المرسل، بعلاقة اللُّزوميَّة في فقرة الإيضاح اللُّغويِّ والبلغيِّ في (آل عمران: 177).

بإيثارهم الدنيء الحقيق على الشَّرِيفِ الخطير، وتعكسهم بجعلهم المقصدَ الأصلي وسيلةً، والوسيلةَ مقصدًا، ما لا يخفى جلالة شأنه، ورفعُ مكانه، وجاءت ﴿مَا﴾ في قوله: ﴿فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ صفته، والمخصوص بالذم محذوف، تقديره: (بئس شيئاً يشترونه ذلك الثمن) (1).

❖ الفروق المعجمية:

التبيين والإظهار

سبق بيان الفعل ﴿لَشَبَّيْنُهُو﴾ في فقرة: شرح المفردات، وأما (الإظهار) فهو من قولنا: ظهر الشيء؛ أي: برز، وأصله: أن يحصل شيء على ظهر الأرض فلا يخفى، ومقابله أن يقال: بطن؛ إذا حصل في بطنان الأرض فيخفى، ثم صار مستعملاً في كل بارز مبصر بالبصر والبصيرة، قال تعالى: ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ [الأنعام: 151]، وقال سبحانه: ﴿يَعْلَمُونَ ظَهْرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الروم: 7]؛ أي: يعلمون الأمور الدنيوية دون الآخروية، وقوله تعالى: ﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [الحج: 26]؛ أي: لا يُطلع عليه (2)، ومما تقدم يتبين لنا أن (التبيين)، أوقع أثرًا في سياق النص القرآني من (الإظهار)؛ لأن التبيين معناه الكشف عن المعنى المقصود، وقد يكون شرحًا لما أبهم أو أجمل، أو تخصيصًا لعام، أو تقييدًا لمطلق، فهو إظهارٌ وزيادة، وليس مجرد إظهارٍ فحسب.

الكتمان والإخفاء والإسرار (3):

تحدث القرآن فيما سبق عن المنافقين في كتمانهم للكفر، وإظهارهم للإيمان خداعًا وزورًا، باستعمال لفظ الكتمان، لكنه هنا يتحدث عن أهل الكتاب، وخاصة اليهود في كتمانهم العلم الحق الذي أنزله الله عليهم في كتابهم، وتحريفهم للحقائق، وكذبهم في إظهار الأحكام على غير وجهها الصحيح، مع أن الله أخذ عليهم الميثاق، أن يبينوا

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 2/125.

(2) الزاغب، المفردات، ص: 541.

(3) تبين لنا فيما سبق في فقرة: الفروق المعجمية في (آل عمران: 167)، الفرق بين: (الكتمان) و(الإخفاء) و(الإسرار)، وكلا السَّابِقين هناك وهنا، يتكلم عن كتمان الحق، إلا أنه في السَّابِق السابق، جاء في معرض الكلام عن المنافقين، وفي هذا السَّابِق جاء كلامًا عن اليهود الشاكسين، فلا يعتبر إدراجه هنا تكرارًا.

وَلَا يَكْتُمُوا، وَالْكِتْمَانُ يَخْتَصُّ بِالْمَعَانِي وَالْأَخْبَارِ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِيهِمَا، خِلَافَ الْإِخْفَاءِ وَالْإِسْرَارِ، وَمِنْ ذَلِكَ خَبْرُ الْبِشَارَةِ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي كِتَابِهِمْ، وَلَكِنَّهُمْ طَرَحُوا ذَلِكَ كُلَّهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ إِهْمَالًا وَتَضْيِيعًا، وَاسْتَبْدَلُوهُ بِمَا دُونَهُ اسْتِخْفَافًا وَجَوْرًا، قَالَ ابْنُ عَادِلٍ الدِّمَشْقِيُّ: "قَالَ الْقَاضِي: الْكِتْمَانُ تَرَكَ إِظْهَارَ الشَّيْءِ مَعَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَحَصُولِ الدَّاعِي إِلَى إِظْهَارِهِ؛ لِأَنَّهُ مَتَى لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، لَا يُعَدُّ مِنَ الْكِتْمَانِ، فَدَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى أَنَّ مَا يَتَّصِلُ بِالْأَدِينِ، وَيَحْتَاجُ الْمَكْلَفَ إِلَيْهِ، لَا يَجُوزُ كِتْمَانُهُ"⁽¹⁾.

النَّبذ والطرح

النَّبذُ: اسْمٌ لِإِلْقَاءِ الشَّيْءِ اسْتِهَانَةً بِهِ، وَإِظْهَارًا لِلْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ⁽²⁾، وَهَذَا هُوَ وَاقِعُ الْحَالِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْكِتَابِ، وَخَاصَّةً الْيَهُودَ، وَكَمَا صَوَّرَتْهُ لَنَا الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ وَسِيَاقُهَا فِي خِيَانَتِهِمْ لِمِيثَاقِ رَبِّهِمْ، وَكِتْمَانِهِمْ لِمَا أَمَرَهُمُ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْبَيَانِ، وَلَكِنَّهُمْ أَلْقَوْهُ اسْتِهَانَةً بِهِ وَاسْتِغْنَاءً عَنْهُ، وَهَذَا الْمَعْنَى بِحِذَافِيرِهِ لَا تُحَقِّقُهُ كَلِمَةُ (الطَّرَحَ) وَلَا الْفِعْلُ (طَرَحُوهُ)؛ لِأَنَّ الطَّرَحَ اسْمٌ لَجَنَسِ الْفِعْلِ، وَهُوَ يَكُونُ بِالْإِسْتِهَانَةِ وَغَيْرِهَا، وَلَيْسَ خَاصًّا بِمَعْنَى إِظْهَارِ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنِ الشَّيْءِ⁽³⁾، وَالنَّبذُ عَبَّرَ عَنْهُ السِّيَاقُ بِقَوْلِهِ ﴿فَنَبَذُوهُ﴾، بَعْدَ مَا لَزِمَهُمْ تَلْقِيهِه بِالْقَبُولِ، كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّهُ كِتَابُ اللَّهِ لَا يَدْخُلُهُمْ فِيهِ شَيْءٌ، يَعْنِي أَنَّ عِلْمَهُمْ بِذَلِكَ رَصِينٌ، وَلَكِنَّهُمْ كَابَرُوا وَعَانَدُوا، وَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ، فَمَثَّلَ لَتَرْكِهْمُ وَإِعْرَاضِهِمْ عَنْهُ، بِمَا يُرْمَى بِهِ وَرَاءَ الظَّهْرِ، اسْتِغْنَاءً عَنْهُ، وَقَلَّةَ التَّفَاتِ إِلَيْهِ، وَعَنِ الشَّعْبِيِّ: هُوَ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ يَقْرَؤُونَهُ، وَلَكِنَّهُمْ نَبَذُوا الْعَمَلَ بِهِ، وَعَنِ سَفْيَانَ: أَدْرَجُوهُ فِي الدِّيْبَاجِ وَالْحَرِيرِ، وَحَلَّوهُ بِالذَّهَبِ، وَلَمْ يَحْلُوا حَلَالَهُ، وَلَمْ يَحْرَمُوا حَرَامَهُ"⁽⁴⁾.

أشترى وبذل

هنا حديث القرآن عن اشتراء أهل الكتاب الثمن البخس بالكتاب، بما فيه من علم الشريعة الذي أخذ الله عليهم الميثاق أن يبينوا ما فيه ولا يكتموه، فالعلة واحدة؛ وهي

(1) ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب: 3/104.

(2) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 530، والرَّاغِب، المفردات، ص: 788.

(3) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 530.

(4) الرَّمْخُسَرِي، الكشاف: 1/171.

استبدالُ الَّذِي هو أَذْنَى بِالَّذِي هو خَيْرٌ، وهذا ما يُحَقِّقُه من حيث المعنى الدَّقِيقُ الفعلُ (اشْتَرَى) دُونَ (استبدل)؛ لِأَنَّ الشُّرَاءَ أَعْمُ من الاستبدال؛ وفيه دَفْعٌ لِلثَّمَنِ، وأَيُّ ثَمَنِ!! إِنَّهُ دَفَعَ أَهْلَ الْكِتَابِ كِتَابَ رَبِّهِمْ بما فيه من علم الشَّرِيعَةِ وَأَحْكَامِهَا، من أَجْلِ ثَمَنِ قَلِيلٍ من الرُّشَى وَالْوَجَاهَاتِ، وتحْرِيفِ الْأَحْكَامِ وتعْطِيلِهَا، مقابلَ إِرْضَاءِ الطُّغَاةِ وَالظَّالِمِينَ؛ لتحقيقِ أَطْمَاعِهِمْ، وتسْوِيعِ تَسْلُطِهِمْ، وتبريرِ قمعهم لأقوامهم.

عنوان الكتاب:

موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السادس، سورة آل عمران من الآية 141 إلى الآية 23 من سورة النساء
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة

*

التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة

سنة الطبع: 1444هـ - 2023م

© حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي

الطبعة الأولى: 2023م

*

الفهرسة الوصفية أثناء النشر:

مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366

م. ق. ت

التفسير البلاغي للقرآن: سورة آل عمران من الآية 141 إلى الآية 23 من سورة النساء [إشراف مجمع

القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-

الشارقة، الإمارات العربية المتحدة: منشورات القاسمي، 2023.

مج. 6، 804 صفحة؛ 24x17 سم.

ردمك: 978-9948-798-58-3

يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.

مج. 6: سورة آل عمران من الآية 141 إلى الآية 23 من سورة النساء.

1-القرآن - تفاسير نحوية 2-القرآن، بديع 3-القرآن، بلاغة 4-القرآن - سور وآيات 5-القرآن-

ألفاظ أ-العنوان ب- مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).

قسم الدراسات والبحوث ج- المستغانمي، امحمد صافي

الترقيم الدولي: 978-9948-798-58-3

*

إذن طباعة رقم: MC-03-01-2475776 بتاريخ 2023/03/15م،

مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة

*

الفئة العمرية: E

«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري

الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»

*

الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE

الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»